الفصل الثاني

التقييد بالنفي

توطئة الفصل:

النفي قسم من أقسام الخبر، بل يعد الشطر الثاني من الكلام؛ فالكلام إما أن يكون مثبتا في صوره المتعددة، أو أن يكون منفيا، والنفي – أيضًا – له ضروب وأشكال متباينة.

وجاء في لسان العرب في معنى النفي: .. وانتفى منه: تبرأ. ونفى الشيء نفيًا: جحده. ونفى ابنه: جحده، وهو نفي منه.. وفي الحديث الشريف: **المدينة كالكير تنفي خبثها**[1] أي: تخرجه عنها، وهو من النفي: الإبعاد عن البلد[2].

وثمة فرق بين نفي الشيء وجحده، فالنافي إن كان صادقا سمي كلامه نفيا، وهوعكس الإثبات ولا يسمى – حينئذ – جحدًا، وإن كان كاذبًا سمي كلامه جحدًا ونفيًا، فكل جحد نفي وليس كل نفي جحدًا[3].

وقال صاحب كتاب التعريفات في معنى (النفي) أنه: عبارة عن الإخبار عن ترك الفعل[4].

ولم يهتم النحاة بتعريف النفي (لغة واصطلاحًا) وعذرهم في ذلك أنه من المعاني، ومن ثم لم يعقد له باب يصدر بتعريفه؛ ولعل ذلك مرجعه تعدد مصادره.

ويذكر الدكتور محمد حماسة أن النفي: عارض من عوارض بناء الجملة.. أي: أن النفي يعرض للجملة الموجبة فيكون إكذابًا لها دون أن يغير من تركيبها شيئًا»[5].

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، رقم ١٨٧١ باب: فضل المدينة عن أبي هريرة بلفظ: .. المدينة تنفي الناس كما ينفي الكير خبث الحديد»: ٢/ ٢٢١، وورد في فتح الباري لأبي حجر العسقلاني في: ٤/ ١٠٤.

(2) ابن منظور، لسان العرب، مادة (نفي).

(3) انظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن: ٢/ ٧٧، بيروت. المكتبة الثقافية ١٩٧٣م.

(4) الجرجاني. علي بن محمد، كتاب التعريفات: ٣١٤. تحقيق إبراهيم الإبياري. القاهرة. الريان للتراث.

(5) د. محمد حماسة، بناء الجملة العربية: ٢٢٧ وما بعدها.

ولعل ما ذهب إليه الدكتور محمد حماسة في قوله: النفي عارض من عوارض بناء الجملة يؤكد ما قاله ابن يعيش في مقدمة شرحه لأدوات النفي، إذ قال: والنفي يكون على حسب الإيجاب؛ لأنه إكذاب له فينبغي أن يكون على وفق لفظه؛ إذ لا فرق بينهما إلا أن أحدهما يكون نفيًا والآخر إيجابًا[1].

وتختلف أساليب النفي في العربية وتكون ألوانًا متباينة بناء على ما يتطلبه السياق أو المقام أو ما يقتضيه الحال. فينبغي للنافي أن يكون كلامه مترتبًا على الإيجاب مناسبًا له؛ لأن استخدامه لأداة معينة من أدوات النفي يعطي بعدا للمعنى المستفاد من تلك الأداة المستخدمة، فقد تعددت استعمالاتها: فمنها ما هو للماضي، ومنها: ما هو للحال أو الاستقبال.

والتقييد بالنفي أو على حد ما اصطلح عليه الكوفيون (الجحد) [2] يكون لسلب النسبة على وجه مخصوص مما تفيده أدوات النفي، أي: لسلب النسبة التي بين المعمولين إن كانت الجملة اسمية، وكذلك لسلب النسبة نسبة حدوث الفعل إن كانت الجملة فعلية.

وأدوات النفي في اللغة هي: ليس وما ولا ولات وإن ولن ولم ولما منها ما يختص بنفي الجملة الاسمية، ومنها ما يختص بالدخول على الجملة الفعلية، ومنها ما هو مشترك بينهما.

وهذه الأدوات قد تقتضي تأثيرًا إعرابيًا متباينًا، ومن ثم توزعت مباحث النفي وأدواته في مطولات النحاة تبعا للعلامة الإعرابية المعينة، فنجد بعض هذه الأدوات في باب نواسخ الجملة الاسمية (كان وأخواتها) ومنها (ليس) والمشبهات بها، ومنها ما ألحق على (إن وأخواتها) وأعني بذلك (لا النافية للجنس) وبعضها في باب نواصب الفعل ومنها الحرف (لن) ومنها الحرفان (لم ولما) وهما في باب جوازم الفعل المضارع، ومنها ما اقتصر على دلالة النفي فحسب؛ إذ لم تحدث – رغم

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل: ٧/ ١٠٧.

(2) انظر: د. شوقي ضيف – رحمه الله – المدارس النحوية: ١٦٧. القاهرة. دار المعارف الطبعة السابعة.

دخوله على الجملة – آثار إعرابية تذكر.

تبقى الإشارة إلى أنه لم يكن خالصا للنفي من هذه الأدوات إلا حرفان هما: لم ولن؛ إذ إن بقية الحروف قد تعددت استعمالاتها وذلك تبعا للسياق اللغوي؛ إذ إنه الوحيد المتكفل بتحديد كل استعمال من هذه الاستعمالات، بحيث لا يكون ثمة لبس بينهما.

من أجل ذلك كله خصص هذا الفصل، حيث دراسة (النفي) مفهومه ومعناه، وذلك في صورة أدواته التي – كما يراها البحث – قيودًا على الجملة اسمية كانت أو فعلية، فكلتاهما على حد سواء قيد للنفي.

ذلك وقد اقتضت طبيعته أن يكون في مبحثين: الأول منهما جاء لدراسة الجملة الاسمية مقيدة بالنفي، وكان عنوانه: نوافي الجملة الاسمية أما الثاني وعنوانه: نوافي الجملة الفعلية فقد جاء مخصصًا لدراسة الجملة الفعلية مقيدة بالنفي.

المبحث الأول

نوافي الجملة الاسمية

توزع حديث النحاة عن نفي الجملة الاسمية في أبواب النحو وفقًا للعلامة الإعرابية التي تطرأ جراء التقييد بأداة النفي، وعليه فقد درست (ليس) والمشبهات بها مع (كان وأخواتها) ودرست (لا) النافية للجنس ملحقة بـ (إن وأخواتها).

وإذا جمعنا ما تفرق في أبواب النحو تحت مفهوم نفي الجملة الاسمية لتحددت لنا هذه الأدوات، وهي: ليس والمشبهات بها: ما ولا ولات وإن، و(لا) للجنس تبعًا للقاعدة الإعرابية التي انتظمت لها (إن وأخواتها).

أولاً: ليس

من أخوات كان التي تعمل عملها مطلقًا، وتفيد النفي القيد (ليس) وهي تفيد نفي اتصاف اسمها بمعنى خبرها اتصافا يتحقق في الزمن الحالي، وذلك عند الإطلاق أي: عند عدم تقييد النفي بزمن مخصوص[1].

وبدخول القيد (ليس) على الجملة الاسمية يحدث تغيير في عنصري الجملة الإسنادية (المبتدأ والخبر) إذا يصير المبتدأ وهو المسند إليه (اسمًا لها)، ويطلق على الخبر وهو المسند (خبرها) ويكون منصوبًا، ويبقى هذا التغير قائمًا لا يتغير حتى إذا انتقض النفي بـ (إلا) أو خرج عن معناه، وذلك بدخول الاستفهام عليها.

وقد اختلف النحاة – فيما بينهم – حول صيغتها، فمنهم من جعلها فعلاً جامدًا غير متصرف، ومنهم من غلب عليها الحرفية، ولا يراها البحث إلا كذلك، والحجة ما سمع عن العرب: ليس الطيب إلا المسك. حيث رفع (الطيب) و(المسك) على أنهما المبتدأ والخبر[2].

واحتج الذين قالوا بفعلتيها: أنها تتحمل الضمير، وذلك نحو: زيد ليس قائمًا فيستكن في (ليس) ضمير عن زيد، وكذلك اتصالها بالضمير الذي لا يكون إلا في

---

(1) انظر: الفطاني، تسهيل نيل الأماني: ٢٨.

(2) راجع: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، م الثامنة عشرة: ١/ ١٦١.

الأفعال، وذلك نحو: لستَ ولسنا ولستِ[١].

ـ ما يدخل على القيد (ليس) وجملته

١- يكثر دخول (الباء) في خبرها، وذلك كما في قوله تعالى: {لَسْتَ عَلَيْهِم بِمُسَيْطِرٍ}[٢]

٢- ومما يدخل عليها نفسها (همزة الاستفهام) كما في قوله تعالى: {أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ}[٣].

وقد تجتمع الهمزة الداخلة عليها، والباء السابقة لخبرها، وذلك كما في قوله تعالى: {أَلَيْسَ اللهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ}[٤] ويلاحظ أنه عندما تقترن (ليس) بهمزة الاستفهام يكثر اقتران الخبر بالباء، كما أنه يلاحظ خروج معنى النفي في مثل هذا التركيب (الهمزة) ليس... الباء (الخبر) إذ يصير بهما تقريرًا وإثباتًا. وتأتي كذلك (الواو) العاطفة بين الهمزة الاستفهامية والقيد (ليس) ويؤدي نفس المعنى، وذلك كما في قوله تعالى: {أَوَ لَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَى وَهُوَ الْخَلاَّقُ الْعَلِيمُ}[٥] ولعل ما يؤكد ذلك التقرير والإثبات حرف الجواب (بلى) الدال بنفسه على الإثبات والتقرير.

ـ رتبة القيد (ليس) بينه وبين معموليه

الأصل هو الترتيب بين القيد ومعموليه، وذلك كما في قوله تعالى: {وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ}[٦] وقوله تعالى: {وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنثَى}[٧] فلا يجوز تقديم اسمها عليها؛ إذ إن الرتبة محفوظة بينهما.

أما الخبر فقد اختلف النحاة في تقديمه فمنهم من منع ذلك وهم الكوفيون

---

(1) راجع: ابن يعيش، شرح المفصل: ١/ ١١١ وما بعدها.
(2) الآية: ٢٢ من سورة الغاشية.
(3) من الآية: ٣٢ من سورة الزمر.
(4) الآية: ٨ من سورة التين.
(5) الآية: ٨١ من سورة يس.
(6) من الآية: ١١٣ من سورة البقرة.
(7) من الآية: ٣٦ من سورة آل عمران.

وحجتهم في ذلك أنه لم يرد على ألسنة العربالتقديم، ومنهم من أجاز ذلك وهم البصريون وحجتهم في ذلك أنه ورد تقديم معمول الخبر عليها في الاستعمال القرآني، وذلك كما في قوله تعالى: {أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ}[1] فكلمة (يوم) ظرف متعلق بالخبر (مصروفًا) وقد منع الكوفيون ذلك لأنه أي: (ليس) فعل غير متصرف[2]. ويرى البحث أن المنع هو المختار مادام لم يرد في الاستعمال العربي تقديم الخبر نفسه.

ـ توسط الخبر بين القيد واسمه

ويتقدم الخبر وجوبًا على اسمها وذلك إذا كانت شبه جملة واسمها نكرة، وذلك كما في قوله تعالى: {لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ}[3] وقوله تعالى: {لَيْسَ عَلَى الأَعْمَى حَرَجٌ}[4] وكذلك قوله تعالى: {لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ}[5].

وفي قوله تعالى: {لَيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ}[6] دليل على جواز تقديم الخبر وتأخيره، حيث قرأ حفص وحمزة (ليس البرَ) وقرأ الباقون (ليس البرُ)[7].

فعلى قراءة حفص وحمزة يكون الخبر (البرَ) مقدمًا على اسمها وهو المصدر المؤول (أن تولوا) أما على قراءة الباقين فيكون الخبر هو المصدر المؤول (أن تولوا) والاسم (البرُ).

وهاتان القراءتان مثال على الخلاف الدائر بين تركيبين لغويين، وقد اكتفى

---

(1) من الآية: ٨ من سورة هود.
(2) راجع: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، م الثامنة عشرة: ١/ ١٦٢.
(3) من الآية: ١٩٨ من سورة البقرة.
(4) من الآية: ٦١ من سورة النور.
(5) من الآية: ٩٣ من سورة المائدة.
(6) من الآية: ١٧٧ من سورة البقرة.
(7) راجع: ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات: ١٧٦، وكذلك ابن الجزري، النشر: ٢/ ٢٢٦.

المصنفون في كتب إعراب القرآن الكريم[١] ببيان نوع التركيب تبعًا للقواعد النحوية الموضوعة. والتي من شأنها توضيح الرتبة القائمة بين القيد (ليس) ومعموليه.

والمعروف أن (ليس) ومعموليه لا يخرج عن هذه الصور:

١- أن يكون معمولاه معرفين، فالناطق مخير أن يوسط الخبر، أو أن يجعله في محله.

٢- أن يكون معمولاه نكرتين، فالناطق محكوم بنفس الحكم.

٣- أن يكون أحدهما معرفة والآخر نكرة، وعندئذ تتقدم المعرفة.

قال أبو حيان: فمن قرأ بنصب (البر) جعله خبر ليس، وأن تولوا في موضع الاسم.. وقراءة الجمهور أولى من وجه، وهو أن توسط خبر (ليس) بينها وبين اسمها قليل[٢].

وكلام أبي حيان هذا ليس مسلمًا به؛ فليست هناك قراءة أولى من قراءة فكل جاء به الوحي، كما أن كل قراءة تستلزم الأخرى وتفسرها.

ومن ثم فإن البحث يتفق مع الفخر الرازي فيما ذهب إليه، حيث نقل عن الواحدي: وكلا القراءتين حسن؛ لأن اسم ليس وخبرها اجتمعا في التعريف فاستويا في كون واحد منهما اسمًا، والآخر خبرًا.. [٣].

وبالنظر والتدقيق في هذين التركيبين، وهما: ليس تولية وجوهكم البر على قراءة حفص، و: ليس البر تولية وجوهكم يلحظ الفارق الدلالي بينهما.

إذ يرى البحث – والله أعلم – أن القراءة الأولى وهي قراءة حفص توضح أن تولية الوجوه ليس كل البر، وإنما هو جزء من مفهوم البر باعتبار أن (البر) هو الحكم المحكوم به على (تولية الوجوه).

أما في القراءة الثانية وهي قراءة الباقين يلحظ منها أن (البر) ليس هو تولية

---

(1) راجع: مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن: ١/ ٨١، كذلك: أبو جعفر النحاس إعراب القرآن: ١/ ٢٧٩.

(2) أبو حيان، البحر المحيط: ٢/ ١٣١.

(3) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: ٣/ ١١. القاهرة. دار الغد العربي. الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

الوجوه باعتبار أن تولية الوجوه هو الحكم على (البر).

وعليه يرى البحث أن القراءتين تكملان أمرًا واحدًا؛ إذ إنهما تقدمان معنى واحدا هو الوقوف ضد مفهوم من رأى أن كل الطاعات والقربات منحصرة في هذا الأمر الشكلي وهو تولية الوجوه قبل المشرق والمغرب.

ـ الأثر الدلالي للقيد (ليس)

تدل (ليس) على نفي اتصاف اسمها بمعنى خبرها اتصافًا يتحقق في الزمن الحالي وهو ما عليه الجمهور[١]؛ إذ إنها تعين الفعل المضارع له[٢].

وذهب آخرون إلى أنها لنفي (الحال والماضي والمستقبل) هذا على حد قول الإمام السيوطي المعلق قائلاً: والصحيح توسط ذكره الشلوبين يجمع بين القولين، وهو أن أصلها لنفي الحال، ما لم يكن الخبر مخصوصا بزمان فبحسبه[٣].

وقال ابن هشام إنها يعني (ليس): كلمة دالة على نفي الحال وتنفي غيره بقرينة»[٤] وذهب سيبويه أنها للنفي المطلق[٥].

والحق – كما يرى البحث – أنها تدل على النفي في الزمن الحالي، وذلك عند الإطلاق أي: عند عدم وجود قرينة تدل على أن النفي واقع في الزمن الماضي أو في المستقبل، فإن وجدت القرينة الدالة على ذلك وجب حينئذ الأخذ به[٦]. ومن ثم فإنها تأتي:

١- للدلالة على النفي مطلقًا، وذلك كما في قوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}[٧]

٢- وتأتي دلالة على نفي الزمن في المستقبل، وذلك كما في قوله تعالى: {وَلَئِنْ

---

(1) راجع: الرضي الإستراباذي، شرح الكافية: ٢/ ٢٩٧.
(2) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ١/ ٤٢٢.
(3) المصدر السابق: ١/ ٤٢٢ وما بعدها.
(4) ابن هشام، مغني اللبيب: ١/ ٣٢٣.
(5) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ١٤٧.
(6) راجع: الرضي الإستراباذي، شرح الكافية: ٢/ ٢٩٦.
(7) من الآية: ١١ من سورة الشورى.

أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَى أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ}[١] وذلك لوجود قرينة عقلية تدل عليه، وهي أن يوم القيامة لم يأت حتى الآن.

٣- وتأتي لنفي الحال، وذلك كما في قوله تعالى: {فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي}[٢].

٤- وتأتي (ليس) كذلك للنفي العام المستغرق، والمراد به نفي الجنس كـ (لا) النافية للجنس[٣]. وذلك كما في قوله تعالى: {لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلاَّ مِن ضَرِيعٍ}[٤] إذ إنها نفت جنس الطعام، فاستغرقته كله إلا من ضريع[٥].

---

(1) من الآية: ٨ من سورة هود.

(2) من الآية: ٢٤٩ من سورة البقرة.

(3) انظر: السيوطي الإتقان في علوم القرآن: ١/ ١٧٥.

(4) الآية: ٦ من سورة الغاشية.

(5) قال الزمخشري: الضريع يبيس الشبرق، وهو جنس من الشوك ترعاه الإبل ما دام رطبًا، فإذا يبس تحامته الإبل، وهو سم قاتل الكشاف: ٤/ ٢٤٦.

ثانيًا ـ المشبهات بـ (ليس)

من أخوات كان التي ينتصب معها الخبر بعض الأدوات النافية المشبهة بالقيد (ليس) في العمل والمعنى، وهي: ما ولا ولات وإن.

القيد (ما)

بعض العرب -وهم الحجازيون- يعمله في الجملة الاسمية، حيث رفع الاسم ونصب الخبر مشابهة بليس النافية، والبعض الآخر يهمله وهم بنو تميم[١].

ومذهب البصريين أن (ما) تعمل عمل (ليس) في رفع المبتدأ ونصب الخبر بينما ذهب الكوفيون إلى أن (ما) لا تعمل شيئا، وأن الرفع بعدها باق على ما كان عليه قبل دخولها، وأن النصب يكون سببه هو إسقاط (الباء) لأنه عندهم أن العرب لا تكاد تنطق بها إلا بالباء[٢].

ويمثل للدلالة على إعمالها قوله تعالى: {مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلاَّ مَلَكٌ كَرِيمٌ}[٣] قال صاحب الكشاف: وإعمال (ما) عمل (ليس) هو اللغة القدمى الحجازية، وبها ورد القرآن[٤].

وقال أبو حيان تعقيبًا على كلام الزمخشري: وإنما قال: القدمى؛ لأن الكثير في الحجاز إنما هو جر الخبر بالباء، فتقول: ما زيد بقائم، وعليه أكثر ما جاء في القرآن، وأما نصب الخبر فمن لغة الحجاز القديمة[٥].

وقوله تعالى: {الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَائِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ}[٦] وذلك على قراءة الجمهور بنصب (أمهاتهم) فتكون (ما) نافية عاملة عمل (ليس) و(هن) اسمها، و(أمهاتهم) خبرها منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة، وقرأ المفضل عن

---

(1) راجع: ابن يعيش، شرح المفصل: ٧/ ٢٠٧.
(2) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ١/ ٤٤٧ وما بعدها.
(3) من الآية: ٣١ من سورة يوسف.
(4) الزمخشري، الكشاف: ٢/ ٣١٧.
(5) أبو حيان، البحر المحيط: ٦/ ٢٧١.
(6) من الآية: ٢ من سورة المجادلة.

عاصم برفع (أمهاتهم) على لغة تميم، وقرأ ابن مسعود (بأمهاتهم) بزيادة الباء[١].

(ما) بين الإعمال والإهمال

يبدو ذلك إذا كان الخبر جملة فعلية أو جارًا ومجرورًا أو زيدت فيه (الباء) فعندئذ يحتمل أن تكون (ما) حجازية أو تميمية؛ لأن أثرها لا يظهر في الخبر. والأولى حملها على الحجازية لنزول القرآن الكريم بها، وهي التي لا يظهر أثرها إلا في الخبر المفرد.

ويمثل لمجيء خبرها جملة فعلية قوله تعالى: {وَمَا اللهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَالَمِينَ}[٢].

ويمثل لمجيء الخبر مقترنا بـ (الباء) الزائدة المفيدة للتوكيد قوله تعالى: {وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ}[٣].

ويرى البحث أنه لا وجه لما ذكره الزمخشري من أن (الباء) لا تزاد في خبر المبتدأ بعد (ما) التميمية[٤]، وذلك؛ لأن الحركة الإعرابية ما دامت غير ظاهرة في الخبر فاحتمال الرفع والنصب وارد، وإن كان الأولى هو الحمل على لغة أهل الحجاز لنزول القرآن بها، وظهور أثر النصب في الخبر المفرد، وذلك ظاهر كما رأينا في بعض الآيات.

وتهمل أي: لا تعمل، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية كما في قوله تعالى: {وَمَا تُنفِقُونَ إِلاَّ ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللهِ}[٥] وقوله تعالى: {فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ}[٦] وسوف يأتي الحديث عنها إن شاء الله تعالى في مبحث نواقي الجملة الفعلية.

وقد اشترط النحاة شروطًا كي تعمل عمل (ليس)، ومنها:

---

(1) انظر: أبو حيان، البحر المحيط: ١٠/ ١٢١.
(2) من الآية: ١٠٨ من سورة آل عمران.
(3) الآية: ١٠٣ من سورة يوسف.
(4) راجع: الزمخشري، المفصل: ٨٢.
(5) من الآية: ٢٧٢ من سورة البقرة.
(6) من الآية: ١٦ من سورة البقرة.

١- ألا ينتقض نفي خبرها بإلا، فإن انتقض بذلك بطل عملها، ووجب الرفع، وذلك ما في قوله تعالى: {وَقَالُوا مَا هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا}[١].

٢- ومن شروط إعمالها - أيضًا - ألا يتقدم الخبر، فإن تقدم بطل عملها كما في قوله تعالى: {اسْتَجِيبُوا لِرَبِّكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَّ مَرَدَّ لَهُ مِنَ اللهِ مَا لَكُم مِّن مَّلْجَإٍ يَوْمَئِذٍ وَمَا لَكُم مِّن نَّكِيرٍ}[٢] حيث تقدم الخبر (لكم) في موضعين، والمبتدأ فيهما نكرة دخلت عليها (من) الزائدة، وهو قوله (ملجأ) و(نكير) وبعض النحويين أعملها في هذه الحالة، إذا كان الخبر جارًا ومجرورًا أو ظرفًا. ومن هؤلاء السيوطي[٣].

ـ الأثر الدلالي للقيد (ما)

تقيد الجملة الاسمية بـ (ما) المشبهة بـ (ليس) لنفي مضمونها في الزمن الحالي، وذلك إن لم توجد قرينة تدل على غيره، لأن الأصل فيها نفي المعنى عن الخبر في الزمن الحالي عند الإطلاق[٤]. ويمثل لذلك قوله تعالى: {الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَائِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ}[٥].

قال أبو حيان معلقا: ولما كان معنى كظهر أمي: كـ (أمي) في التحريم، ولا يراد خصوصية الظهر الذي هو من الجسد، جاء النفي بقوله: ما هن أمهاتهم، ثم أكد ذلك بقوله (إن أمهاتهم) أي حقيقة (إلا اللائي ولدنهم)[٦].

وتقيد الجملة بها - أيضًا - للدلالة على النفي في المستقبل، وذلك إذا وجدت قرينة تدل عليه، وذلك كما في قوله تعالى: {اسْتَجِيبُوا لِرَبِّكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَّ مَرَدَّ لَهُ مِنَ اللهِ مَا لَكُم مِّن مَّلْجَإٍ يَوْمَئِذٍ وَمَا لَكُم مِّن نَّكِيرٍ}[٧]. ومما يؤكد ذلك، أي: النفي في المستقبل اعتبار القرينة العقلية؛ إذ إن الآية ترسم وتصور مشهدا من مشاهد يوم

---

(1) من الآية: ٢٤ من سورة الجاثية.
(2) الآية: ٤٧ من سورة الشورى.
(3) راجع: السيوطي، همع الهوامع: ١/ ٤٥١.
(4) راجع: ابن هشام، مغني اللبيب ١/ ٣٣٣. وكذلك: الهمع: ١/ ٤٤٧.
(5) من الآية: ٢ من سورة المجادلة.
(6) أبو حيان، البحر المحيط: ١٠/ ١٢١.
(7) الآية: ٤٧ من سورة الشورى.

القيامة، ويوم القيامة لم يأت حتى الآن.

ـ القيد (لا)

من الحروف النافية العاملة عمل (ليس) القيد (لا) ويشترط لعملها ألا يتقدم الخبر وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وهذان من أهم شروطها. قال المبرد: وقد تجعل(لا) بمنزلة (ليس) لاجتماعهما في المعنى، ولا تعمل إلا في النكرة، فتقول: لا رجل أفضل منك.. ولا تفصل بينها وبين ما تعمل فيه[١].

وفي الهمع: قال أبو حيان: لم يصرح أحد بأن إعمال (لا) عمل (ليس) بالنسبة إلى لغة مخصوصة إلا صاحب (المغرب) ناصر المطرزي، فإنه قال فيه بنو تميم لا يعملونها، وغيرهم يعملها.. وفي (البسيط): القياس عند بني تميم عدم إعمالها، ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها[٢].

ويمثل لإعمالها قوله تعالى: {فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ}[٣]، وذلك على قراءة الجمهور برفع (خوف) مع التنوين، فيكون (خوف) اسمها والجار والمجرور شبه الجملة خبرها.

وذهب أبو حيان إلى أنه: لا يتعين ذلك – يعني كونها عاملة – بل الأولى أن يكون مرفوعا بالابتداء لوجهين: أحدهما: أن إعمال (لا) عمل (ليس) قليل جدا، ويمكن النزاع في صحته، وإن صح فيمكن النزاع في اقتياسه، والثاني: حصول التعادل بينهما، إذ تكون (لا) قد دخلت في كلتا الجملتين على مبتدأ ولم تعمل فيهما[٤].

ويمثل لإعمالها – أيضًا – قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَّ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خُلَّةٌ وَلاَ شَفَاعَةٌ}[٥] وذلك على قراءة أكثر السبعة برفع

---

(1) المبرد، المقتضب: ٤/ ٣٨٢.
(2) السيوطي، همع الهوامع: ١/ ٤٥٨.
(3) من الآية: ٣٨ من سورة البقرة.
(4) أبو حيان، البحر المحيط: ١/ ٢٧٤.
(5) من الآية: ٢٥٤ من سورة البقرة.

الثلاثة مع التنوين[١] إذ تحتمل المرفوعات الثلاثة أن تكون مبتدأ أو اسم (لا) والجار والمجرور (فيه) الخبر.

ويقر النحاة إبطال عملها ووجوب تكرارها إن تقدم الخبر، وذلك كما في قوله تعالى: {لاَ فِيهَا غَوْلٌ وَلاَ هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ}[٢].

وكذلك إذا دخلت على معرفة[٣] وذلك كما في قوله تعالى: {لاَ الشَّمْسُ يَنبَغِي لَهَا أَن تُدْرِكَ القَمَرَ وَلاَ اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ}[٤]. فـ (الشمس) مبتدأ خبره جملة (ينبغي)

ـ الأثر الدلالي للقيد (لا)

وتقيد الجملة بالقيد (لا) لنفي معنى الخبر في الزمن الحالي، وذلك إن لم تكن هناك قرينة تدل على زمن غير الحال، ومن آثارها الدلالية أنه وردت في لغة القرآن الكريم لإفادة ما يلي:

١- النفي في المستقبل: وذلك يتضح من قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَّ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خُلَّةٌ وَلاَ شَفَاعَةٌ}[٥] ومما يؤكد ذلك القرينة العقلية الدالة على أن الحديث في الآية عن يوم القيامة وهو لم يأت حتى الآن.

٢- النفي المطلق المنقطع: وذلك يبدو من قوله تعالى: {لاَ الشَّمْسُ يَنبَغِي لَهَا أَن تُدْرِكَ القَمَرَ وَلاَ اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ}[٦] وقد دخلت مهملة على الجملة بركنيها المبتدأ والخبر، قال الزمخشري: ولا يزال الأمر على هذا الترتيب إلى أن يبطل الله ما دبر من ذلك، وينقض ما ألف فيجمع بين الشمس والقمر، فتطلع الشمس من مغربها[٧].

---

(1) راجع: مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٣٠٥.
(2) الآية: ٤٧ من سورة الصافات.
(3) راجع: السيوطي، همع الهوامع: ١/ ٤٥٧.
(4) من الآية: ٤٠ من سورة يس.
(5) من الآية: ٢٥٤ من سورة البقرة.
(6) من الآية: ٤٠ من سورة يس.
(7) الزمخشري، الكشاف: ٣/ ٣٢٣ وما بعدها.

ـ القيد (لات)

من الحروف النافية العاملة عمل (ليس) القيد (لات) وأصلها (لا) النافية، وزيدت عليها (التاء) لتأنيث اللفظ أو للمبالغة في معناه[١]. هذا، وقد حركت التاء لالتقاء الساكنين[٢].

واختلف في عملها، فهي عاملة عند سيبويه والجمهور، واشترط أن يكون العمل في لفظ الحين خاصة[٣]. وقيل: إنها حرف جر تخفض أسماء الزمان[٤]. وقيل: إنها لا تعمل شيئًا، فالاسم الذي بعدها إن كان مرفوعًا فمبتدأ، وإن كان منصوبًا فعلى إضمار فعل أي: ولات أرى حين مناص. وقيل: إنها تعمل عمل إن وهي للنفي العام[٥].

واشترط النحاة لعملها شرطين:

أحدهما: أن يكون معمولها اسم زمان.

والثاني: أن يحذف أحد معموليها والغالب كون المحذوف اسمها[٦].

وذلك كما في قوله تعالى: {كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوْا وَلاَتَ حِينَ مَنَاصٍ}[٧]، فقد قرأ الجمهور بنصب (حين) على أنه خبر (لات) العاملة عمل (ليس) واسمها محذوف تقديره: ولات الحين حين مناص. وللأخفش في إعراب هذه الجملة قولان: أحدهما: أن (لات) عاملة عمل (إن) و(حين) اسمها والخبر محذوف تقديره: ولات حين مناص لهم، والثاني: أن (حين) منصوب بفعل مضمر تقديره: ولات أرى حين مناص، ولا عمل لـ (لات)[٨].

---

(1) راجع: السيوطي،/ همع الهوامع: ١/ ٤٥٨.

(2) راجع: ابن هشام، مغني اللبيب: ١/ ٢٨٢.

(3) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٥٨. وكذلك: السيوطي، همع الهوامع: ١/ ٤٦٠.

(4) راجع: ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن: ٥٢٩، تحقيق السيد أحمد صقر. القاهرة. دار التراث ١٣٩٣هـ.

(5) راجع: السيوطي، همع الهوامع: ١/ ٤٦١.

(6) راجع: ابن هشام، مغني اللبيب: ١/ ٢٨٢.

(7) الآية: ٣ من سورة ص.

(8) راجع: أبو حيان، البحر المحيط: ٩/ ١٣٦.

ـ الأثر الدلالي للقيد (لات)

وتقيد الجملة بالقيد (لات) لنفي الخبر في الزمن الحالي، وذلك مشابهة بليس، ويتضح ذلك من قوله تعالى: {فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ} أي أنه حين جاء هؤلاء العذاب استغاثوا وجأروا إلى الله تعالى، و ليس ذلك بمجير ولا مفيد عنهم شيئًا؛ لأنه لا رد لقضاء الله النافذ، فنادوا، وأن المعنى: ليس بحين نداء ولا فرار أو: ليس بحين مغاث[١].

- القيد (إن)

من الحروف النافية العاملة عمل (ليس) القيد (إن) بالتخفيف، وإعمالها نادر، وهو لغة أهل العالية[٢]، قال ابن يعيش: اعلم أن (إن) المكسورة المخففة قد تكون نافية، ومجراها مجرى (ما) في نفي الحال، وتدخل على الجملة الاسمية..»[٣].

ولم تقع (إن) النافية في لغة القرآن الكريم عاملة عمل (ليس) إلا في آية واحدة، وذلك على قراءة سعيد بن جبير في قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ فَادْعُوهُمْ}[٤].

وذلك بتخفيف (إن) ونصب (عبادًا) وقرأ الجمهور بتشديد (إن) ورفع (عباد) على أنه خبر (إن) التي ينتصب معها المبتدأ[٥].

ذلك، ووقوع الجملة الاسمية بعد القيد (إن) في لغة القرآن الكريم على صور، منها ما يلي:

١- تقدم المبتدأ مقصورا على الخبر بـ (إلا) وهو كثير حتى قال بعض النحاة: لا تأتي (إن) النافية إلا وبعدها (إلا) أو لما المشددة التي بمعناها[٦]. وذلك كما في

---

(1) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن ا لعظيم: ٤/ ٤١.
(2) راجع: السيوطي، همع الهوامع: ١/ ٤٥٣.
(3) ابن يعيش، شرح المفصل: ٨/ ١١٢.
(4) من الآية: ١٩٤ من سورة الأعراف.
(5) انظر: أبو حيان، البحر المحيط: ٥/ ٢٥٠.
(6) راجع: السيوطي، معترك الأقران في إعجاز القرآن: ١/ ٦٠٣، تحقيق على البجاوي، بيروت. بدون

قوله تعالى: {إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ إِلاَّ آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا}[١]، وقوله تعالى: {إِنِ الْكَافِرُونَ إِلاَّ فِي غُرُورٍ}[٢] وقوله تعالى: {إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ}[٣].

وذلك مردود بنصوص القرآن[٤]، كما في قوله تعالى: {إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ بِهَذَا أَتَقُولُونَ عَلَى اللهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ}[٥].

٢- تقدم الخبر مقصورًا على المبتدأ بـ(إلا)، وذلك كما في قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلاَّ كِبْرٌ}[٦]، وقوله تعالى: {فَإِنْ أَعْرَضُوا فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا إِنْ عَلَيْكَ إِلاَّ الْبَلاَغُ}[٧].

٣- مجيء المبتدأ مجرورًا بـ (من) الزائدة، وذلك كما في قوله تعالى: {وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ}[٨]، وقوله تعالى: {وَإِن مِّن قَرْيَةٍ إِلاَّ نَحْنُ مُهْلِكُوهَا}[٩].

٤- حذف المبتدأ وبقاء صفته، وذلك كما في قوله تعالى: {وَإِن مِنكُمْ إِلاَّ وَارِدُهَا}[١٠].

يبقى أن أشير إلى أن (إن) المخففة في مثل قوله تعالى: {إِنْ عَلَيْكَ إِلاَّ الْبَلاَغُ}[١١] لا يراد بها النفي لكن الإثبات والتوكيد، وذلك لانتقاضها بـ (إلا) وهي عندئذ غير عاملة.

ـ الأثر الدلالي للقيد (إن)

إن المتأمل في قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ فَادْعُوهُمْ

---

(1) الآية: ٩٣ من سورة مريم.
(2) من الآية: ٢٠ من سورة الملك.
(3) الآية: ٤ من سورة الطارق.
(4) راجع: لابن هشام، مغني اللبيب: ١/ ٣٠.
(5) من الآية: ٦٨ من سورة يونس.
(6) من الآية: ٥٦ من سورة غافر.
(7) من الآية: ٤٨ من سورة الشورى.
(8) من الآية: ٤٤ من سورة الإسراء.
(9) من الآية: ٥٨ من سورة الإسراء.
(10) من الآية: ٧١ من سورة مريم.
(11) من الآية: ٤٨ من سورة الشورى.

فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ}[1] وذلك على قراءة سعيد بن جبير بتخفيف (إن) وإعمالها إعمال القيد (ليس) أو (ما) المشبهة بـ (ليس) يلحظ أن المعنى بهذه القراءة قد أفاد كما قال أبو حيان: تحقير شأن الأصنام، ونفي مماثلتهم للبشر، بل هم أقل وأحقر؛ إذ هي جمادات لا تفهم ولا تعقل»[2].

(1) الآية: ١٩٤ من سورة الأعراف.
(2) أبو حيان، البحر المحيط: ٥/ ٢٥٠.

ثالثًا– (لا) النافية للجنس

القيد (لا) النافية للجنس حرف ناسخ يعمل عمل (إن) فينصب الاسم المبتدأ معها، ويظل الخبر مرفوعا كما كان، ذلك لمشابهتها لها في التصدير والدخول على المبتدأ والخبر؛ ولأنها لتوكيد النفي كما أن (إن) لتوكيد الإثبات[١].

وتدل على نفي الحكم عن جنس اسمها نصًا أو أنها للتنصيص على استغراق النفي لأفراد الجنس كله من غير ترك أحد، تمييزًا لها من (لا) التي تنفي الواحد، فهي ليست نصا في نفي أفراد الجنس كله، ويطلق عليها كذلك (لا) التبرئة؛ لأنها تدل على تبرئة جنس اسمها كله من معنى الخبر.

واشترط النحاة لإعمالها شروطًا أهمها:

١- أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.

٢- ألا يفصل بينها وبين اسمها بفاصل[٢].

فإذا اختل أحد هذين الشرطين بأن وقع ما بعدها معرفة أهملت ووجب تكرارها، وذلك كما في قوله تعالى: {لاَ الشَّمْسُ يَنبَغِي لَهَا أَن تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلاَ اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ}[٣].

وإذا فصل بينها وبين اسمها أهملت – أيضًا – ووجب تكرارها كما في قوله تعالى: {لاَ فِيهَا غَوْلٌ وَلاَ هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ}[٤].

قال ابن هشام: وشروطها أن تكون نافية، وأن يكون المنفي الجنس، وأن يكون نفيه نصا، وأن لا يدخل عليها جار، وأن يكون اسمها نكرة متصلاً بها، وأن يكون خبرها – أيضًا – نكرة[٥].

ـ اسم لا النافية للجنس

يأتي اسم (لا) النافية للجنس على ثلاثة أحوال: إما أن يكون مضافًا أو شبيهًا بالمضاف

---

(1) راجع: السيوطي، همع الهوامع: ١/ ٥٢٢.
(2) انظر: لابن هشام، مغني اللبيب: ١/ ٢٦٤.
(3) من الآية: ٤٠ من سورة يس.
(4) الآية: ٤٧ من سورة الصافات.
(5) ابن هشام، أوضح المسالك: ٢/ ٣.

وهو كل اسم له تعلق بما بعده، والحال الثالث: أن يكون مفردا أي: ليس بالمضاف ولا شبيه المضاف[١]. فالاسم المضاف والشبيه بالمضاف يعربان بالنصب لفظًا. أما المفرد فحكمه البناء على ما كان ينصب به[٢].

ولم يأت اسم (لا) النافية للجنس في لغة القرآن الكريم مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف، وإنما جاء في آية واحدة، ما يحتمل كونه شبيها بالمضاف، و ذلك في قوله تعالى: {يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلاَئِكَةَ لاَ بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا}[٣] وذلك إذا جعل (يومئذ) متعلقا بـ (بشرى) فيكون (للمجرمين) خبر (لا) النافية للجنس[٤].

ويمثل لمجيء اسمها مفردًا مبنيًا قوله تعالى: {لاَ تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللهُ لَكُمْ}[٥] وقوله تعالى: {يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لاَ مُقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا}[٦] وقوله تعالى: {قَالُوا لاَ ضَيْرَ إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ}[٧].

ـ خبر (لا) النافية للجنس

لم يأت خبر القيد (لا) النافية للجنس في لغة الاستعمال القرآني اسمًا صريحًا، بل جاء ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، فيمثل للأول قوله تعالى: {لاَ حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ}[٨] ويمثل للثاني قوله تعالى: {فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينَ الْقَيِّمِ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَّ مَرَدَّ لَهُ مِنَ اللهِ}[٩].

وجاء خبرها في بعض الآيات ما يحتمل كونه ظرفًا أو جارًا ومجرورًا وذلك كما

---

(1) انظر: ابن عقيل، شرح بن عقيل: ٢/ ٨.
(2) راجع: السيوطي في الهمع: ١/ ٥٣١.
(3) الآية: ٢٢ من سورة الفرقان.
(4) راجع: العكبري، إملاء ما من به الرحمن ٢/ ١٦٢.
(5) من الآية: ٩٢ من سورة يوسف.
(6) من الآية: ١٣ من سورة الأحزاب.
(7) الآية: ٥٠ من سورة الشعراء.
(8) من الآية: ١٥ من سورة الشورى.
(9) من الآية: ٤٣ من سورة الروم.

في قوله تعالى: {قَالَ سَآوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إِلاَّ مَن رَّحِمَ}[1].

إذ يحتمل أن يكون الخبر في الآية هو الظرف (اليوم) وذلك على تقدير مضاف محذوف مع (عاصم) أي: لا وجود عاصم؛ لأن ظرف الزمان لا يقع خبرًا عن الجثة، شريطة أن يتعلق هذا الظرف بمعنى الاستقرار. كما أنه يحتمل أن يكون الجار والمجرور (من أمر الله) هو الخبر، ويحتمل أن يكون الخبر محذوفًا تقديره: موجود[2]

ـ حذف خبر القيد (لا)

يحذف خبر القيد (لا) النافية للجنس إذا دلت عليه قرينة. وقد كثر ذلك عند الحجازيين، ووجب عند تميم وطيء[3].

ويمثل دلالة على حذفه للعلم به قوله تعالى: {قَالُوا لاَ ضَيْرَ إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ}[4] أي: لا ضير علينا. وقوله تعالى: {وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلاَ فَوْتَ}[5] والتقدير: فلا فوت لهم.

ـ عدم انتقاض عملها بـ (إلا)

لا يبطل عمل (لا) النافية للجنس بمجيء (إلا) بعدها، إذ يظل الاسم منصوبًا، وذلك بخلاف (لا) العاملة عمل (ليس).

ويمثل للدلالة على بقاء عملها مع انتقاض نفيها بـ (إلا) قوله تعالى: {وَلَوْلاَ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللهُ لاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللهِ}[6].

ـ الأثر الدلالي للقيد (لا) النافية

---

(1) من الآية: ٤٣ من سورة هود.
(2) راجع: أبو حيان، البحر المحيط: ٦/ ١٥٩.
(3) راجع: السيوطي، همع الهوامع: ١/ ٢٩ وما بعدها.
(4) الآية: ٥٠ من سورة الشعراء.
(5) من الآية: ٥١ من سورة سبأ.
(6) من الآية: ٣٩ من سورة الكهف.

وتقيد الجملة بـ (لا) النافية للجنس لنفي الحكم عن جنس اسمها نصًا أو لاستغراق حكم النفي لجنس اسمها. ويتضح ذلك من قوله تعالى: {الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ وَلاَ جِدَالَ فِي الْحَجِّ}[1].

إذ يلاحظ في هذه الآية أن (لا) النافية للجنس قد قيدت الجملة وأفادت نفي كل جنس الفسوق وما يندرج تحته، وكذلك استغراق كل جنس الرفث، كما أنها نصت على تبرئة موسم الحج من الجدال والخلاف. قال الزمخشري: والمراد بالنفي وجوب انتفائها وأنها حقيقة بأن لا تكون[2] أي لا تكون في موسم الحج وهو الأمكن.

ومما يؤيد ذلك المعنى الدلالي – أيضًا – ما أشار إليه صاحب الإتقان – إبان تعليقه على قوله تعالى: {وَمَن يَدْعُ مَعَ اللهِ إِلَهًا آخَرَ لاَ بُرْهَانَ لَهُ بِهِ}[3] حيث قال:فإن (إله) مع (الله) لا يكون من غير برهان..والمراد نفيه مطلقًا مبالغة في النفي والتأكيد له[4].

(1) من الآية: ١٩٧ من سورة البقرة.
(2) الزمخشري، الكشاف: ١/ ٣٤٦ وما بعدها.
(3) من الآية: ١١٧ من سورة المؤمنون.
(4) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن: ٢/ ٧٧.

المبحث الثاني

نوافي الجملة الفعلية

وعن نفي الجملة الفعليـة تـوزع – أيـضًا – حـديث النحـاة في أبـواب النحـو، وذلك وفقا للعلامة الأعرابية التي تحـدثها أداة النفـي، فقـد درسـت (لـن) في بـاب (نصب) الفعل المضارع، ودرست (لم ولما) في باب الجزم.

وثمة أدوات أخرى تقيد بها الجملة الفعلية دلالة على النفي فقط إذ لا يكون لها تأثير إعرابي يذكر، وهذه الأدوات هي: ما ولا وإن.

وينصب النفي – بطبيعة الحال – في الجملة الفعلية على (المسند) يستوي في ذلك الفعل الماضي والمضارع، أما الفعل الدال على طلب، وهو الأمر – لا ينفى؛ لأنه إنشائي، والإنشاء لا يحتمل صدقا ولا كذبا. ومجموع هذه الأدوات هي: (لن و(لم ولما) وما ولا وإن).

- القيد (لن)

من نواصب الفعل المضارع القيد (لن). والفعل كما هو معلوم في الجملة الفعلية هو أحد ركني الإسناد فيها، ومن ثم فإن (لن) تعد قيدًا على الجملة الفعلية؛ إذ به تتغير العلامة الإعرابية للفعل.

واختلف النحاة في طبيعة لفظها فمنهم من ذهب إلى أنها مركبة، وأن أصل تركيبها (لا أن)، ومنهم من قال: إنها ثنائية بالوضع؛ إذ لا دليل على تركيبها[1] ومنهم من جعل القيد (لا) أصلاً لها[2].

ـ الأثر الدلالي للقيد (لن)

يقيد (المسند) في الجملة الفعلية بالقيد (لن) للدلالة على نفي وقوع الحدث في المستقبل، لذلك يقرر النحاة في مطولاتهم أن (لن) يؤتى بها لتخليص المضارع إلى

---

(1) راجع: لابن هشام، مغني اللبيب: ١/ ٣١٢ وما بعدها.

(2) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ٨/ ١١١، وكذلك: السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ٣٦٥.

الاستقبال، وتفيد نفيه[1]، وذلك – كما يبدو لي – على النحو التالي:

١- نفي المستقبل المنقطع لغاية: ويتضح ذلك من قوله تعالى: {قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى}[2] فالقيد (لن) كما هو بين أفاد النفي وأن هذا النفي مستمر إلى غاية منقطعة، هي رجوع نبي الله موسى عليه السلام.

٢- نفي المستقبل إلى غير غاية: وهو مذهب الزمخشري[3] ويتبدى ذلك من قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ}[4] وكذلك قوله تعالى: {فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ}[5] أي: أن القيد (لن) يفيد التأبيد.

وخالف الجمهور ما ذهب إليه الزمخشري؛ إذ إنها – عندهم – لا تفيد التأبيد في كل الأحوال والدليل أنها لو كانت للتأبيد ما قيد منفيها بـ (اليوم)[6] وذلك كما في قوله تعالى: {فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا}[7].

وكما يرى الأستاذ عباس حسن أنها: لو كانت (لن) تفيد تأبيد النفي في المستقبل المحض (الخالص) لوقع التعارض بينها وبين كلمة (اليوم) في قوله تعالى: {فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا}؛ لأن اليوم محدد معين، وهي غير محددة ولا معينة[8]

والمتأمل في قوله تعالى: {فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ. وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا}[9] يلحظ أن القيد (لن) وإن لم يدل على معنى التأبيد بنفسه؛ لأن الجملة قد قيدت بما يدل عليه وذلك بالقيد (أبدا) فإنه – أي القيد (أبدًا) – لا جرم يؤكد هذا التأبيد ويقويه.

---

(1) انظر: الصبان، حاشية الصبان: ٣/ ٤٠٧.
(2) الآية: ٩١ من سورة طه.
(3) راجع: الأردبيلي، شرح الأنموذج: ١٩٠.
(4) من الآية: ٧٣ من سورة الحج.
(5) من الآية: ٢٤ من سورة البقرة.
(6) راجع: السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ٣٦٦.
(7) من الآية: ٢٦ من سورة مريم.
(8) عباس حسن، النحو الوافي: ٢/ ٣٦٦.
(9) من الآيتين: ٩٤-٩٥ من سورة البقرة.

- القيدان (لم ولما)

القيدان (لم ولما) يشتركان في الحرفية والاختصاص بجزم الفعل المضارع وقيل في (لما): إنها مركبة من (لم) الجازمة و(ما) الزائدة كما في (أما) وقال بعضهم إنها بسيطة[١]، وكل منهما يقلب معنى الفعل للمضي.

ـ ما تنفرد به (لم) والأثر الدلالي

ومما تنفرد به (لم) ما يلي:

١- تصاحب القيد (لم) أدوات الشرط: وذلك كما في قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ}[٢].

والأمر بالتبليغ في الآية أمر بالمداولة عليه والمداومة، أي: الاستمرار فيه؛ لأن الرسول ﷺ قد بلغ بالفعل ما أنزل إليه من ربه وأداة الشرط (إن) قيد على الجملة، وهو حرف محض لا يدل على معنى.

ومن ذلك – أيضًا – قوله تعالى: {وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ}[٣] وإذا اقترنت أدوات الشرط بـ (لم) صار المضارع بعدها متجردًا للزمن المستقبل وبطل تأثير (لم) في قلب زمنه للمضي[٤].

٢- ومن الأمور التي تنفرد بها – أيضًا – جواز انقطاع نفي منفيها عن الحال[٥] وذلك كما في قوله تعالى: {هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا}[٦]؛ لأنه قد كان بعد ذلك شيئا مذكورا، وذلك حين نفخ الله تعالى فيه الروح، والحين الذي مر عليه هو المدة من حين أن خلقه الله تعالى من الطين إلى أن نفخ فيه الروح.

---

(1) راجع: السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ٥٤٣.
(2) من الآية: ٦٧ من سورة المائدة.
(3) من الآية: ١١ من سورة الحجرات.
(4) راجع في ذلك: ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ١١١.
(5) راجع: السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ٥٤٢.
(6) الآية: ١ من سورة الإنسان.

ومما يدل على عدم انقطاع النفي واتصاله بزمن الإخبار قوله تعالى: {قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ قَالَ كَذَلِكِ اللهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ}[١].

أما في قوله تعالى: {لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ}[٢] فإن النفي نفي أبدي مستمر دون انقطاع، ولا ريب في ذلك فهو فرد أحد أول بلا بداية وآخر بلا نهاية.

يبقى أن أشير إلى أن الشيخ عبد الخالق عضيمة قد ذكر أن: في القرآن الكريم آيات بقي معنى المضارع بعد (لم) فيها على معنى الاستقبال ولا يراد بالمضارع بعدها معنى المضي، ولم أجد للمعربين ولا للمفسرين أقوالا في هذه الآيات»[٣]. وذكر منها قوله تعالى: {وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُبْلِسُ الْمُجْرِمُونَ.وَلَمْ يَكُن لَّهُم مِّن شُرَكَائِهِمْ شُفَعَاءُ وَكَانُوا بِشُرَكَائِهِمْ كَافِرِينَ}[٤].

ـ ما تنفرد به (لما) والأثر الدلالي

ومما تنفرد به (لما) ما يلي:

١- وجوب اتصال نفي منفيها بزمن الحال، ويعبر عن ذلك بالاستغراق أو استطالة الزمان[٥]، وذلك كما في قوله تعالى: {قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ}[٦] أي: لم يخالط الإيمان قلوبهم حتى لحظة الخطاب.

٢- ومما تنفرد به – أيضًا – أن المنفي بها متوقع الحدوث، وقد ذكر ذلك بعض النحاة كالزمخشري وابن هشام، قال الزمخشري في قوله تعالى: {وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ} وما في (لما) من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد[٧].

٣- ومما تنفرد به (لما) كذلك جواز حذف مجزومها، وذلك إذا دل عليه دليل،

---

(1) من الآية: ٤٧ من سورة آل عمران.

(2) الآيتان ٣-٤ من سورة الإخلاص.

(3) محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الأول: ٢/ ٦٠٣. القاهرة. مطبعة السعادة. مكتبة دار الحديث، الطبعة الأولى.

(4) الآيتان: ١٢-١٣ من سورة الروم.

(5) راجع: الرضي الإستراباذي شرح الكافية: ٢/ ٢٥١.

(6) من الآية: ١٤ من سورة الحجرات.

(7) الزمخشري، الكشاف: ٣/ ٥٧٠.

ويتضح ذلك من قوله تعالى: {وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ}[١] وذلك على قراءة عاصم وحمزة وحفص بتشديد (لما)[٢].

وقد اختلف العلماء في تخريجها، فالكسائي توقف فيها وقال لا أدري ما وجهها، والمبرد عدها لحنًا[٣]. وقال العكبري: ولا يجوز أن تكون (لما) بالتشديد حرف جزم ولا (حينا) لفساد المعنى[٤].

وذهب ابن الحاجب وأبو حيان إلى أن (لما) هذه هي (لما) الجازمة حذف فعلها لدلالة المعنى وسياق الآية عليه.

وتقدير الفعل المحذوف عند ابن الحاجب (لما يتركوا) [٥] بدليل تقدير ذكر السعداء والأشقياء وجزاء كل منهم[٦].

والتقدير عند أبي حيان (لما ينقص من جزاء عمله) ويدل عليه قوله تعالى: {لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ} فإنه لما أخبر بانتفاء نقص جزاء أعمالهم أكده بالقسم فقال: {لَيُوَفِّيَنَّهُمْ}[٧].

- القيد (ما)

من الحروف النافية المقيدة للجملة الفعلية (ما). وتدخل على الفعل ماضيًا كان أو مضارعًا، وإذا دخلت على المضارع يظل كما هو مرفوع؛ إذ لا تأثير لها من جهة الإعراب.

هذا، وقد عدها سيبويه نفيا للفعل (فعل) من الناحية الزمنية، حيث إنها تنفي

---

(1) من الآية: ١١١ من سورة هود.

(2) راجع: مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٥٣٦.

(3) قال أبو حيان: وهي جسارة من المبرد كعادته، وكيف تكون قراءة متواترة لحنا.. ولو سكت وقال كما قال الكسائي لكان قد وفق البحر المحيط: ٦/ ٢١٧.

(٤) العكبري، إملاء ما من به الرحمن: ٢/ ٤٦

(5) راجع: أبو حيان، البحر المحيط: ٦/ ٢١٩.

(6) يعني بذلك ما ورد في قوله تعالى: {فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ} من الآية ١٠٦ من سورة هود. وقوله تعالى: {وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ} من الآية: ١٠٨ من نفس السورة.

(7) راجع: أبو حيان، البحر المحيط: ٦/ ٢١٨.

وقوع الحدث في الزمن الماضي غير المحدد. ومن ثم قدم نماذج تطبيقية توضح هذه القيمة الزمنية، فقال: يقول الرجل: أتاني رجل، يريد واحدًا في العدد، فيقال: ما أتاك رجل، أي: أتاك أكثر من ذلك، أو يقول: أتاني رجل لا امرأة، فيقال: ما أتاك رجل، أي: امرأة أتتك، فإذا قال: ما أتاك أحد صار نفيًا عامًا لهذا كله[١].

وقال الزمخشري: ما لنفي الحال في المضارع، نحو: ما يفعل الآن أو لنفي الماضي القريب من الحال نحو: ما فعل[٢].

وصرح ابن يعيش أن ثمة توافقًا دلاليًا وزمنيًا بين الأداتين (ما) و(لما)، وذلك في صورة التركيب (ما فعل) و (لم يفعل) حيث قال: لم يقم زيد أمس، كما تقول: ما قام زيد أمس[٣].

وذهب الدكتور أحمد البقري – في بحثه عن النفي في القرآن – إلى أن النفي بـ (لم) آكد من النفي بـ (ما) ويوضح أنه في الأقل لا يمكن أن يكون النفي بها يعني (لم) أضعف من النفي بـ (ما)[٤].

بينما ذهب الأستاذ العقاد – وهو مذهب الفراء[٥] – إلى أن (ما) تفيد نفي الانبغاء، وذلك إذا دخلت على الفعل الماضي[٦]، وذلك كما في قوله تعالى: {وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاَعِبِينَ}[٧].

وفي الاستعمال القرآني وردت (ما) النافية لصيغة الفعل على النحو التالي:

١- نمط الحصر: وذلك كما في قوله تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ

---

(1) سيبويه، الكتاب: ١/ ٥٥.

(2) الأردبيلي، شرح الأنموذج: ١٨٨.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل: ٨/ ١١٠.

(4) د. أحمد ماهر محمود البقري، أساليب النفي في القرآن: ١١٢، الإسكندرية، دار نشر الثقافة ١٩٦٨م.

(5) الفراء، معاني القرآن: ١/ ٤٨١ تحقيق محمد علي النجار. القاهرة. دار العربية ١٩٧١م.

(6) عباس محمود العقاد، مقالة الزمن في اللغة، مجلة المجمع: ١٤/ ٤٢ – ١٩٦٢م.

(7) الآية: ١٦ من سورة الأنبياء.

﴿إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾[١] وملحظ الإثبات واضح في الآية؛ إذ ليس القصد هو النفي، أي: نفي حدث الإرسال، وإنما هو إثباته وتوكيده وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلاَّ ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللهِ﴾[٢].

٢- مصاحبة (من) فاعل الفعل المنفي: وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا﴾[٣] والحق أن (من) في الآية جاءت وتفيد التوكيد والتبعيض في آن واحد[٤]، وذلك زيادة على أن المعنى يراد به الإثبات والإيجاب.

٣- مصاحبة (من) مفعول الفعل المنفي: وذلك كما في قوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ﴾[٥] وقوله تعالى: ﴿مَا زَكَى مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾[٦].

٤- مصاحبة لام الجحود: وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾[٧] وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾[٨] ويبدو كذلك من الآيتين أن (اللام) تفيد التوكيد، أي: تأكيد النفي. وذلك كـ (من) في الآيات السابقة.

- القيد (لا)

من الحروف النافية (لا) وهي قيد على الجملة الفعلية مثل أختها (ما) غير عاملة، وتدخل على الفعل الماضي والمضارع كليهما، فيمثل للأول قوله تعالى: ﴿فَلاَ اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾[٩] والثاني كما في قوله تعالى: ﴿لاَ يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾[١].

---

(1) من الآية: ٢٠ من سورة الفرقان.
(2) من الآية: ٢٧٢ من سورة البقرة.
(3) من الآية: ٥٩ من سورة الأنعام.
(4) انظر: د. عبد الرحمن تاج الدين، مقالة (من الزائدة وجواز وقوعها في القرآن الكريم، مجلة المجمع: ٣٧/ ١٧.
(5) من الآية: ٤ من سورة الأحزاب.
(6) من الآية: ٢١ من سورة النور.
(7) من الآية: ١٤٣ من سورة البقرة.
(8) من الآية: ١٧٩ من سورة آل عمران.
(9) الآية: ١١ من سورة البلد.

كما أنها وردت في لغة القرآن الكريم معترضة بين الناصب والمنصوب في نحو قوله تعالى: {رُّسُلاً مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ}[٢].

وكذلك جاءت معترضة بين الجازم والمجزوم نحو قوله تعالى: {إِلاَّ تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ}[٣].

ـ الأثر الدلالي للقيد (لا)

ذهب أكثر النحاة إلى أن القيد (لا) يخلص المضارع للاستقبال وخالفهم في ذلك ابن مالك؛ لصحة قولك: جاء زيد لا يتكلم بالاتفاق، مع الاتفاق على أن الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال[٤].

والحق أن دلالته على الاستقبال لا تتأتى إلا بتوافر قرينة تدل عليه وتثبته.

ففي قوله تعالى: {وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلاَّ تَفْعَلُوهُ[٥] تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ} نلحظ أن دلالة النفي بها في المستقبل لم يتأت منها نفسها، وإنما جاء بمعاونة قيد آخر هو (إن) الشرطية التي من شأنها تخليص الفعل المقيد بها للاستقبال. والمعنى كما قال صاحب الكشاف: ما أمرتكم به من تواصل المسلمين وتولي بعضهم بعضًا.. ولم تقطعوا العلائق بينكم وبين الكفار... تحصل فتنة في الأرض ومفسدة عظيمة[٦].

- القيد (إن)

من حروف النفي المقيدة للجملة الفعلية (إن) وهي غير عاملة مثلها مثل أختيها (ما ولا).

هذا وقد جاءت (إن) في لغة القرآن الكريم مقيدة لكل من الفعلين الماضي

---

(1) من الآية: ٢٢٥ من سورة البقرة.
(2) من الآية: ١٦٥ من سورة النساء.
(3) من الآية: ٧٣ من سورة الأنفال.
(4) راجع: ابن هشام، مغني اللبيب: ١/ ٢٧٢.
(5) أي: نصرة المؤمنين في قوله تعالى: {وَإِنِ اسْتَنصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلاَّ عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ} من الآية: ٧٢ من سورة الأنفال.
(6) الزمخشري: الكشاف: ٢/ ١٧٠.

والمضارع على حد سواء.

ويمثل للدالة على تقييدها الجملة الفعلية فعلها ماض قوله تعالى: {وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ}[1] قال صاحب الكشاف: (إن) نافية أي: فيما ما مكناكم فيه، إلا أن (إن) أحسن في اللفظ لما في مجامعة ما مثلها من التكرير المستبشع، ومثله مجتنب ألا ترى أن الأصل في (مهما) ما ما فلبشاعة التكرير قلبوا الألف هاء[2].

هذا، وقد جاءت مقيدة للجملة الفعلية فعلها مضارع ثلاثين مرة، وذلك كما في قوله تعالى: {وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ}[3].

وتدخل (إن) على الجملة التي فعلها مضارع، إلا أنه – وهو الغالب – ينتقض نفيها بـ (إلا) مما يحولها إلى معنى آخر هو التأكيد، وذلك كما في قوله تعالى: {وَإِن يُهْلِكُونَ إِلاَّ أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ}[4] وقوله تعالى: {إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ}[5] وقوله تعالى: {وَإِن يَدْعُونَ إِلاَّ شَيْطَانًا مَّرِيدًا}[6].

ـ الأثر الدلالي للقيد (إن)

إن ثمة مشابهة بين (إن) النافية المقيدة للجملة الفعلية و(إن) المخففة من الثقيلة المقيدة للجملة الاسمية، وترجع هذه المشابهة بينهما إلى أن كليهما يفيد التوكيد، فـ (إن) المخففة تفيده باعتبار الأصل، أو بمضافرة اللام الفارقة في التركيب، أو كما ذهب الفراء إلى أنها بمنزلة (قد) المختصة بالدخول على الأفعال[7]. وكذلك الحال مع (إن) النافية حتى ينتقض نفيها بالقيد (إلا) متضافرة معها لتوليد وإبراز معنى

---

(1) من الآية: ٢٦ من سورة الأحقاف.
(2) الزمخشري، الكشاف: ٣/ ٥٢٥.
(3) من الآية: ١٠٩ من سورة الأنبياء.
(4) من الآية: ٢٦ من سورة الأنعام.
(5) من الآية: ١١٦ من سورة الأنعام.
(6) من الآية: ١١٧ من سورة النساء.
(7) راجع: السيوطي، همع الهوامع: ١/ ٥١٤.

جديد هو التوكيد. ولعل هذا ما اجتمعا عليه دلاليًا[١].

إن هذه الدلالة المشار إليها تقودنا إلى بيان وجه المباينة بينهما، فـ (إن) المخففة من الثقيلة لا تأتي بعدها إلا – وذلك بخلاف (إن) النافية – وإنما تأتي بعدها اللام كما في قوله تعالى: {وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ}[٢] وقوله تعالى: {وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ}[٣].

(1) انظر: لأستاذنا الدكتور محمد حماسة، بناء الجملة العربية: ٢٤٣.
(2) من الآية: ٥١ من سورة القلم.
(3) من الآية: ١٨٦ من سورة الشعراء.